مطلوب لقاح لأوبئة أيديولوجية

نواف التميمي

لا ريب أن البشرية سُرت بتوصل العلماء للقاح يقي من فيروس كوفيد 19 الذي أرهق وأزهق ملايين الأرواح. وتزداد سعادة الإنسانية مع كل جرعةٍ من اللقاح يرتفع معها منسوب الأمل بالقضاء على الوباء. غير أن الجائحة التي كَشفت ضعف الأمم المدجّجة بأسلحة الدمار الشامل وترسانات الرؤوس النووية العابرة للقارات أمام فيروسٍ غير مرئي عرّى هشاشة النظام العالمي الصحي، وترهل البنى الوقائية في الدول المتقدّمة والمتأخرة سواء، أماطت اللثام كذلك عن أوبئة وفيروسات أيديولوجية، تفتك في البنى الأخلاقية للإنسانية، لا تقل شراسةً عن الفيروسات البيولوجية، القديم منها أو المستجد والمتحوّر. منذ ظهور الرئيس دونالد ترامب على المسرح السياسي، وتوليه قيادة الولايات المتحدة الأميركية، تفشّى وباء الشعبوية الترامبية في أميركا، وطفحت أبشع أعراضه في غزوة الكونغرس. وخلال السنوات الأربع الماضية، اجتاح فيروس الترامبية أوروبا الغربية متحوّراً في هيئة حركاتٍ، مثل «بيغيدا» اليمينية المتطرّفة. وما الشعبوية إلا فيروس مستجدّ من سلالات النازية والفاشية التي اجتاحت العالم مطلع القرن الماضي، وأودت بحيوات الملايين. وإن كنا على أمل بانقشاع قريب لخطر كوفيد 19 وسلالاته، فإن البشرية لا تزال في مواجهة جائحة الشعبوية، ويُخشى أن يزداد فيروس الترامبية العنصرية شراسةً، إذا صحّت الأنباء عن نيات الرئيس المنصرف ترامب تأسيس حزب سياسي، أغلب الظن أنه سيكون يمينياً عنصرياً، سيغير المشهد السياسي في الولايات المتحدة، ويعبر الحدود نحو بلدانٍ أخرى ذات مناعاتٍ ضعيفة. وباء آخر يتهدّد البشرية منذ عقود، هو وباء دكتاتورياتٍ استبدادية قضت بشراسةٍ على حيوات ملايين البشر، ليس آخرهم آلاف الضحايا ممن قضوا بالبراميل المتفجّرة في سورية، أو في غرف التعذيب في أقبية أنظمة عربية، وأخرى في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية. لا يقل فيروس الدكتاتورية فتكاً عن وباء كورونا أو سارس أو إيبولا، كلها تقتل بالخنق أو الشنق، بل فيروس الدكتاتورية أخطر، والأرجح أن البشرية لن تتخلّص من سلالاته الكثيرة في القريب. ولا يَقِل وباء العصبيات الطائفية والمذهبية والعرقية خطورةً عن وباء كورونا. وقد تفشّت سلالات هذا الفيروس منذ الحرب العالمية الثانية على هيئة صراعاتٍ أهليةٍ وطائفيةٍ في أكثر من 70 بلداً وإقليماً، وأزهقت أرواح الملايين، ففي بلدٍ فقير اسمه رواندا، قتل خلال سنوات الحرب الأهلية (1990 - 1993) ما يقارب المليون شخص من قبيلتي التوتسي والهوتو. للأسف، فشلت البشرية منذ ما قبل حرب البسوس في العثور على ترياق يقي البشرية شرور فيروسات العصبية، وما زال هذا الفيروس يظهر من وقت إلى آخر، يتنقل عبر الحدود، يروّع النفوس ويفتك بالأرواح.

ويظل وباء الصهيونية العنصرية الأكثر خطورةً بين الأوبئة الأيديولوجية التي تجتاح العالم منذ ما قبل ظهور الفكر الصهيوني أواخر القرن التاسع عشر وما بعده. يرتكب فيروس الصهيونية جرائم تطهير عرقي في فلسطين، خلفت وتخلف مئات آلاف الضحايا. وتسارع تفشّي وباء الفكر الصهيوني مع اندماجه بالمسيحية الإنجيلية اليمينية، وإنتاجهما فيروساتٍ مستجدّة بشيفرات جينية عنصرية غاية في الخطورة. ظهرت في الآونة الأخيرة أعراض فيروس متحوّر من الصهيونية على عربٍ أخذوا في صغرهم لقاحاتٍ ضد الملاريا والتيفوئيد، وربما أخذوا لقاح كوفيد 19، لكن فاتهم، بكل تأكيد، أخذ لقاح مضادّ للصهيونية. وطالما أن الشيء بالشيء يذكر، أذكر أنني زرت قبل سنوات بعيدة قرية في جنوب لبنان، ربما تكون الغازية، ولفتتني عبارة كتبت على جدار أحد المنازل في مدخل القرية، تدعو الناس إلى تلقيح أولادهم ضد الإمبريالية. ربما هو وعيٌّ مبكّرٌ بأن وباء الحركات الأيديولوجية العنصرية لا يقل خطورة عن الأوبئة البيولوجية. وبالتالي، وجب تلقيح الأولاد ضدها حتى لا تفتك بعقولهم الطرية. نجحت البشرية الخيرة في قهر الفيروسات والأمراض البيولوجية المتجدّدة، ولكنها للأسف فشلت حتى اللحظة في العثور على لقاحاتٍ ناجعة لفيروسات أيديولوجية من سلالاتٍ قديمةٍ تتجدّد وتتمدّد.

هذه الموجة من الاحتجاجات في تونس

سمير حمدي

تشهد تونس، في هذه الأيام، موجة من الاحتجاجات الليلية، تعرّضت خلالها منشآت عمومية وممتلكات خاصة للتخريب، في ظل مواجهات مستمرة مع القوات الأمنية. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الجارية في الأحياء الشعبية لا تحمل شعارا مطلبيا واضحا، إلا أن الأكيد أنها تستند إلى خلفياتٍ اجتماعيةٍ تعود إلى حالة الكساد الاقتصادي وانتشار البطالة التي توازت مع انتشار الوباء وفوضى القرارات الرسمية المتناقضة بين الحكومات المتعاقبة.

يدرك أي متابع للمشهد التونسي أن حركة الاحتجاجات لم تتوقف منذ سنة 2010. وإذا كانت التحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد في نهاية حكم زين العابدين بن علي قد تواشج فيها الاجتماعي والسياسي، وأسفر عن سقوط النظام، ودخول تونس مرحلة جديدة من تاريخها، ومحاولة التأسيس لنظام سياسي مغاير لما كان سائدا، إلا أن حركة الاحتجاجات ظلت مستمرّة على خلفياتٍ مختلفة، أخذ بعضها طابعا جهويا وصراعاتٍ قبليةً أحيانا، أو ترافقت مع أحداث سياسية واغتيالات، مثلما جرى سنة 2013 بعد اغتيال ناشطيْن سياسييْن (اغتيال شكري بلعيد ثم محمد البراهمي)، إلا أن الاحتجاجات الشعبية على خلفية المطالب التنموية وأزمة البطالة ظلت تتجدّد باستمرار، وبصيغ مختلفة، ودرجات متفاوتة من الحدّة والعنف.

يجد الحراك المجتمعي في تونس جذوره في أزمة الحوكمة وحالات سوء التصرّف في الموارد الوطنية والتفاوت بين الجهات، وتعمّق الهوة بين الطبقات، وهو من المشكلات الكبرى التي تراكمت في ظل دولة الاستقلال. وميزة الاحتجاجات المجتمعية في تونس أنها لا ترفع شعاراتٍ محدّدة، ولا تملك قياداتٍ ولا تخضع لتنظيماتٍ، حتى وإن حاولت بعض القوى الحزبية الركوب عليها وتجييرها لصالحها، وهذا أمر متكرّر منذ الاحتجاجات العنيفة لثورة الخبز (يناير/ كانون الثاني 1984). وظل الانفصام قائما بين الشارع ونخب سياسية متسلقة استفادت من التحوّلات السياسية، ولكنها لم تبذل جهدا لحل أزمات الملف الاجتماعي.

يمكن أن نتحدّث عن حالة فصام حادّة بين حركية الجمهور من جهة وتطلعات «النخب» من جهة ثانية، ففيما يتحرّك الجمهور غالبا من أجل مطالب اجتماعية وتحسين الوضع الاقتصادي، تجنح النخب إلى الحديث عن الأزمة السياسية وقضايا الانتخابات والحوارات الوطنية من أجل إعادة اقتسام مواقع النفوذ والتأثير داخل الدولة، وهو ما لا يمثل حلا حقيقيا، والدليل هو تجدّد الاحتجاجات في كل مرة، بما يعني أن الحلول المقترحة كانت فوقية، ولا تمسّ واقع الأزمات المستفحلة والمؤثرة في حياة عموم الناس.

على الرغم من الثورة السياسية ودخول البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي، لا يمكن نفي آثاره في إقرار الحريات، وتأكيد الحقوق المدنية للمواطن، على الأقل في جانبها النظري، إلا أن خيال النخبة السياسية ظل عاجزا عن ابتداع حلول للمشكل الاجتماعي، ناهيك أن البلاد لا زالت تحافظ على منوال التنمية المتوارث من زمن حكم زين العابدين بن علي، والذي ثبت فشله واقعيا باندلاع ثورة 14 جانفي 2011. فالحلول الاقتصادية ظلت تراوح مكانها بين خضوع لاشتراطات صندوق النقد الدولي وضغط النقابات التي تمثل شريحة موظفي الدولة، ما أحدث أزمة ميزانية، تراوحت بين تضاعف الديون الخارجية وتضخم كتلة الأجور التي تلتهم الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، في مقابل العجز التام عن إيجاد خطط لإنتاج الثروة وموارد جديدة يستفيد منها المواطن التونسي. ولأن الجمهور لا يفهم لغة الحسابات والأرقام الرسمية، ولا اللغة الخشبية للنخبة السياسية، لم يكن أمامه سوى الشارع للاحتجاج، وأحيانا من خلال سلوك أهوج غير محسوب في ظل غياب أي تنظيم. كشف تطور الأحداث عن حالة فشل النخبة السياسية الحالية في تونس، سواء تلك المنتظمة في أحزاب أو أولئك الذين رفعوا شعارات شعبوية من دون برامج، يستوي في ذلك أحزاب الحكم والمعارضة التي تتبادل الاتهامات من المنابر الإعلامية من دون طرح بدائل حقيقية.

(كاتب تونسي)

إسرائيل في حميميم

عمار ديوب

وصل قطار التطبيع إلى قبرص أولاً ثم إلى حميميم ثانياً. المحطة الأولى بين الوفدين، الإسرائيلي والسوري، كانت هناك. والثانية في سورية إذاً. حين يكون في حميميم، فهو مع نظام دمشق، أي إن إسرائيل لم تعد تُحلّق في سماء سورية وتصطاد على أرضها المواقع الإيرانية أو التابعة لحزب الله أو للنظام السوري، بل أصبحت تتفاوض، أو تتواصل على الأرض أيضاً. هي جولاتٌ يكتنفها الغموض الشديد، حيث إدارة التفاوض بخصوص التطبيع مع النظام السوري ليست بسيطة، ومعقدة بدرجة تعقيد الوضع السوري ومستقبل النظام؛ وإذا كانت كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب بعيدة عن إسرائيل، فإنّها وسورية متتاخمتان، وهناك الجولان المحتل، والمفاوضات السابقة بينهما، وهناك أيديولوجيا كاملة عن ممانعة التطبيع. ويضاف إلى كل ما سبق وجود دولة وازنة لم تُطبّع، السعودية. ولا يجوز إهمال التحالف التاريخي بين النظام السوري وإيران، وبالتالي من التسرّع بمكانٍ إطلاق الأوهام، وأن إسرائيل هي الممانعة، بينما النظام السوري هو المحبّ الراغب في التطبيع. هذه خفة في القول؛ فإسرائيل تعلم أن القطار أعلاه مع الأنظمة، وليس مع الشعوب، وإذا وضعنا في الذهن أيديولوجيا النظام وتحالفاته، وألف تعقيد آخر، يصبح التطبيع يتطلب شروطاً، ليس أقلها وضع الجولان مستقبلاً، أي كيف سيكون شكل السيطرة عليه، وكيفية تقاسمه بين «الدولتين»؛ الكيان المحتل والنظام السوري (وإن نفى رسمياً اجتماع حميميم).

يتعجل بعضهم بالقول إن التطبيع ضرورة للنظام في سورية، فهو في أشدّ حالات الضعف، وإن شرعنته مجدّداً تقتضي التطبيع، حيث ستتولى إسرائيل ذلك عند أميركا كما فعلت مع السودان مثلاً. يَشتهر النظام بتضييع خصمه في متاهة التفاصيل، كما كان يؤكد وزير الخارجية الراحل، وليد المعلم، ومن عاداته ألّا يتعجل في قضايا خطيرة، تكشف عورته كاملةً، أي التطبيع. وعدا ذلك، هناك الخلاف الروسي الأميركي بخصوص الموقف من مستقبل النظام ومن كليّة الوضع السوري، ونقصد أنه ليس من مصلحة روسيا تحقيق التطبيع الذي تشرف على المفاوضات بخصوصه، ولا سيما أنه لن يعود عليها بفائدة كبرى، فإسرائيل، مع الأخذ بالتوافقات الكبيرة بينها وبين روسيا، تُقيم حساباتها الدقيقة وفقاً للسياسة الأميركية، وفي هذا لنلاحظ إدخالها تحت القيادة العسكرية الوسطى لأميركا أخيراً.

استهلكت بعض المعارضة السورية بعض الوقت في نقاشٍ خاطئ من أصله، ويتحدّد بكيف نجعل إسرائيل تدعمنا ولا تدعم النظام. قد يكون هناك «علاقات استخباراتية» بين النظام وإسرائيل، والمعلومات عنها شحيحة، وإذا تجاوزنا هذه الفكرة، فكيف لكيانٍ محتلٍ أرضاً عربية أن يدعم ثورة شعبيّة، هي امتداد لأهل تلك الأرض المحتلة؟ أليس هذا هو العبث بعينه، إذاً لا علاقة للثورة ذاتها بذلك النقاش، وبمن زار إسرائيل متوهماً أنّه سيفكّك أواصر العلاقة تلك، وسيعقد معها زواجاً كاثوليكياً، تنصره إسرائيل عبره وتساهم في إسقاط النظام.

لا يرفض النظام المفاوضات مع إسرائيل، ولكنه يضع لها شروطاً، وهو متمسّك، كما بعض الدول العربية بمبادرة القمة العربية 2002 في بيروت، حيث الأرض ما قبل احتلال عام 1967 مقابل السلام. وضمن ذلك، ونظراً إلى تعقد وضعه، يمكنه أن يُجري مفاوضاتٍ ليس في حميميم، بل في دمشق ذاتها. ولكنه، كما ذكرت، لن يطبع من دون شروطٍ، أقلّها تعيد سيادة معينة على الجولان، وهو ما كان له في مفاوضاتٍ قديمة مع الأسد الأب، وكان الاختلاف على بعض التفاصيل. وضعه الجديد لن يدفعه إلى غير ذلك، ولن يُسلّم بورقة التطبيع بسهولةٍ، ولا سيما أن علاقته متينة بإيران وحزب الله بالتحديد، وأيديولوجيته تمنعه من ذلك. ذكر الصديق سلامة كيلة مرّةً، أنه هو من أطلق اسم الممانعة على النظام السوري، قاصداً أنّه لا يرفض التطبيع بشكل قاطع، ولكنه يمانع وهو راغبٌ فيه، وأن ممانعته مشروطة، وبتحقّقها صلى الله وبارك. للتوضيح: طبّعت بعض دول الخليج، ولكن السعودية اكتفت بفتح مجالها الجوي للطائرات الإسرائيلية، وعقد محادثات مع وفود من هذه الدولة، ولكنها لم تُطبّع. القصد هنا أن حسابات الدول الوازنة معقدة، ولهذا تتأخر عن إنجاز ذلك، وتريد تهيئة الأرض كاملة.

لو انطلقنا من زاوية إسرائيل، والسؤال لماذا ستتعجل بالتطبيع مع نظامٍ ليس مستقبله مضموناً، وبلاده محتلة، ولدى شعبه نزعة شديدة لرفضها، وسيتأخر كثيراً التطبيع مع الشعب السوري، وقد لا يكون كما حال أهل مصر والأردن والفلسطينيين. أغلب الظن أن مفاوضات قبرص وحميميم تخصّ ترتيبات أمنية كثيرة من نظامي تل أبيب ودمشق، ولكن لن يكون هناك تطبيع قريب بينهما.

> لإسرائيل الآن، وبتوافق أميركي روسي، وربما تركي، كامل الحق بمتابعة أية أخطار محدقة بها من الأرض السورية

قد نجد هوىً لدى بعض السوريين تجاه روسيا أو تركيا أو إيران، بل وحتى أميركا، ولكن لن نجد هوىً نحو إسرائيل، طبعاً نستثني بعض الأفراد هنا وهناك، وربما لدى تياراتٍ في النظام ذلك الهوى، وبقصد تلك الشرعنة، وربما لدى فئاتٍ في المعارضة. إسرائيل ستظل كياناً غاصباً واستيطانياً لدى الشعوب العربية، ولن يتحقّق لها تطبيع حقيقي قبل أن تنصف الفلسطينيين، وهذا لا يساوي أن تلك الشعوب داعمة للفلسطينيين كما كانت في عقود سابقة. لا أقصد ذلك، ولكن استيطانية إسرائيل وعنصريتها وكل سياساتها تجاه فلسطين، والعرب عامة، تمنع ذلك التطبيع؛ هي مشكلة تخصّ إسرائيل أولاً؛ فهي ذاتها لا تستطيع أن تبدّل هويتها، وتلغي صهيونيتها، وتبني مع الفلسطينيين دولة واحدة، وبالتالي قطار التطبيع خاص بالأنظمة، ولن يصعد إليه النظام السوري منفرداً، بعد أن أستعجل أشقاء له ذلك. لإسرائيل الآن، وبتوافق أميركي روسي، وربما تركي أيضاً، كامل الحق بمتابعة أية أخطار محدقة بها من الأرض السورية، وهذا لن يتطلب توافقاً مع النظام السوري، ورفضه من الأخير لا يغير من المعادلة شيئاً. التطبيع العلني لن يكون قبل جلاء أفق الوضع السوري، الذي لم يستقر بعد، وما زالت الحاجة ماثلة للإيرانيين، وأقصد تحالفهم مع روسيا، ومتابعة خيارهم المشترك بخصوص الوضع السوري. أميركا وأوروبا ما زالتا بعيدتين عن الخيار الروسي للوضع السوري، والروس لم يتقدّموا بعد بصفقةٍ جديدة مع الأميركان. وأغلب التحليلات ترجّح خلافاتٍ أقوى في المستقبل بين روسيا وأميركا، وهذا لا يخدم قضية التطبيع، بل قد تتراجع حمّى التطبيع الذي تمّ في الأشهر الأخيرة كذلك، وبالطبع لن تطوى صفحته. إذاً، التغيير الجديد في الإدارة الأميركية سيتبعه تغيير في السياسات تجاه المنطقة، وهذا لا يفترض التطبيع أولوية، ولا سيما أن التفاوض مع إيران سيكون ضمن تلك الأولويات، وهذا يفترض هدوءاً في سرعة قطار التطبيع.

إذاً ليس من تطبيعٍ راهن بين إسرائيل والنظام الممانع في سورية، والقضية ما زالت تخص مستقبل الجولان أولاً ووضع النظام وفكفكة تحالفاته الإقليمية وأيديولوجيته وقضايا أخرى ثانياً.

(كاتب سوري)

ما بعد المثلث التركي الباكستاني الأذري

سمير صالحة

فشلت غالبية التكتلات والاصطفافات بين دول العالم الإسلامي في تحقيق أحلام شعوبها، على الرغم من مرور عقود على الوعود. خيارات التحالفات البديلة بأكثر من اتجاه وتوجه هي التي تطرح وتناقش منذ عقدين، من دون نتائج أيضا. الأخطر من ذلك أن عمليات الكر والفر تتواصل داخل الدول الإسلامية بهدف إفشال أي مشروع تكتل أو هيكلية، لا تأخذ بالاعتبار ما يقوله الكبار ويريدونه. المقصود بالكبار هنا ليست الدول الإسلامية المؤثرة، بل اللاعبون الأساسيون الفاعلون إقليميا ودوليا من خارج العالم الإسلامي. هكذا بنيت المعادلات منذ عشرات السنين، وهكذا هي مستمرة على الرغم من خيبات الأمل على مستوى القيادات والقواعد.

كثر هم من ينتظرون تحرّك منظمة الدول الإسلامية لترجمة قرارات التحديث والتطوير والتفعيل، لتدافع بواقعية وعملية عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحوالي مليار ونصف المليار من المسلمين. لذلك تراجعت الفرص، واتسعت رقعة التباعد والتمزّق، وتحول حلم مساهمة هذه المنظمة في تعزيز الوحدة بين أعضائها إلى خيال وسراب. محاولة بناء أي تكتل بعد الآن تزداد صعوبة وتعقيدا، بسبب التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، ونتيجة خيبة الأمل الشعبية الواسعة، وتراجع الرغبة الإسلامية السياسية في الذهاب وراء حلم من هذا النوع، أفضل الاحتمالات، حتى تقود إلى نتيجة أن كل ما يطرح بعد اليوم بين الدول الإسلامية تفاهمات ثنائية أو ثلاثية بطابع اقتصادي وتنسيق عسكري أو سياسي لن يتجاوز كثيرا الإطار العام المرسوم من اللاعبين الكبار ومصالحهم. نظرة خاطفة على تركيبات القمم والمؤتمرات وترتيباتهما، ومحاولة الاصطفاف بين الدول الإسلامية في العقد الأخير كافية لإيجاز صورة المشهد المتأزم والمتكلس والاحتراب القائم لتعطيل (وعرقلة) أية محاولة لا تأخذ بالاعتبار مصالح الأطراف الأخرى. مبادرات لفظت أنفاسها قبل أن تظهر إلى العلن في أكثر من عاصمة إسلامية، جديدها كان في ماليزيا وباكستان وأفغانستان والسعودية وتركيا وإندونيسيا.

قال رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد، للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس وزراء باكستان، عمران خان، قبل ثلاثة أعوام «علينا أن نفعل شيئا» من أجل العالم الإسلامي، لكنه أهمل التواصل مع الرياض والقاهرة وطهران ففشلت المحاولة. حاولت السعودية أن تتحرّك عبر مشروع «ناتو إسلامي»، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة. اختبار أفغانستان أيضا مع باكستان وتركيا يراوح مكانه. هل من الممكن أن تبرز فرصة جديدة تؤسّس لتحالفات أعمق بين دول العالم الإسلامي، بعد استهداف «محاولة كوالالمبور» التي عقدت في نهاية عام 2019، بمشاركة تركية وماليزية وقطرية وإيرانية. ثم قطع الطريق لاحقا على تكتل إقليمي آخر، يجمع تركيا وإيران وماليزيا داخل منظومة إسلامية توحد 300 مليون نسمة، وثقل اقتصادي يصل إلى ثلاثة تريليونات دولار ونفوذ عسكري لا يضاهى؟

> لكل طرف من العواصم الثلاث أسبابه السياسية والاقتصادية والأمنية في البحث عن متنفس استراتيجي جديد، يخرجه من أزماته

وقّع وزراء خارجية تركيا وباكستان وأذربيجان قبل أيام «إعلان إسلام أباد» الذي سيساهم في تعميق التعاون بين أطرافه في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة. ظروف وأجواء القمة الأخيرة تختلف عن نتائج الاجتماع الثلاثي الأول المنعقد في باكو في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2017. طبيعة ملفات النقاش والمتغيرات الإقليمية وإعادة رسم خرائط الاصطفافات لها تأثيرها المباشر طبعا. لكننا لا نعرف كيف ستكون مسألة تنفيذ القرارات المتخذة والآلية التي ستشرف على ذلك، ولأيّ منها ستكون الأولوية في الخطط والمشاريع المتفق عليها حسب بيان القمة الثلاثي: «التصدّي للتهديدات التي تواجه المجتمعات المسلمة»، أم «مجالات الدفاع والأمن والتدريبات المشتركة والتقنيات الجديدة»، أو لخطط رفع مستوى التبادل التجاري «والاستثمار وإزالة الحواجز الجمركية وحماية الاستثمارات والطاقة والتعليم والسياحة والاتصال الثقافي وتكنولوجيا المعلومات»؟

ما قد يقرّب الدول الثلاث ليس فقط تشابه أعلامها والرموز على هذه الأعلام، بل كتلة بشرية تكاد تصل إلى 300 مليون نسمة وتريليون ونصف من الناتج المحلي السنوي و20 ألف دولار من مستوى الدخل الفردي ومساحة جغرافية تصل إلى مليون و666 ألف متر مربع وأكثر من مليوني جندي وسلاح نووي باكستاني وترسانة عسكرية تركية حديثة لقلب معادلات وتوازنات كثيرة.

الرغبة الثلاثية هي لعب دور التواصل داخل القارة الآسيوية ثم التحول إلى جسر عبور تجاري استراتيجي بين القارات المحيطة بين الأهداف الاستراتيجية المعلنة أيضا، فهل يساهم هذا التكتل بفتح أبواب جديدة من الحوار والتعاون الإسلامي أم سيقود إلى مزيد من الاصطفافات بين الدول الإسلامية؟ هل ستتجاهل إيران والهند والصين وإسرائيل خطوة استراتيجية من هذا النوع في قلب القارّة الآسيوية؟ لا بل هل يمكن أن يتحوّل التنسيق الثلاثي التركي الباكستاني الأذري الذي انطلق قبل ثلاثة أعوام إلى حلف آسيوي جديد يقرّب الجغرافية، ويوحد الأسواق والتجارة، ويدفع نحو التنسيق والتعاون السياسي والعسكري بين هذه الدول؟ تريد أنقرة أن تلعب أوراق موقعها ودورها بين آسيا وأوروبا باتجاه الذهاب والإياب على هذا الخط الاستراتيجي بين القارات والأسواق والنفوذ. ولإسلام أباد لها أكثر من مشكلة مع أكثر من دولة مجاورة إلى جانب أزماتها الاقتصادية. وتريد باكو أن تكون جاهزة للتحولات الاستراتيجية المحتملة في خريطة المصالح داخل بقعة جغرافية توجد فيها، وتجمع كثيرا من التناقضات والتشابكات وتضارب المصالح.

احتمال وارد أن يقول بعضهم إن التفاهم الثلاثي الذي يبحث لنفسه عن دور جديد هو عملية رد تركي باكستاني على الرياض التي أفشلت قمة كوالالمبور السداسية، وذهبت باتجاه الرد عبر توقيع اتفاق إنشاء «مجلس تعاون استراتيجي» مع الهند. وأن التقارب السعودي الهندي هو الذي يدفع باكستان إلى الانفتاح أكثر على إيران، والتنسيق المتزايد مع تركيا، وأن العقبتين، الإيرانية والهندية، في كل هذه التوازنات مهمة ومؤثرة، خصوصا أن باكستان بدأت تنفتح أكثر على الصين وأميركا وروسيا. ويحمل التطور أخيرا باتجاه المصالحة الخليجية الردود على تساؤلاتٍ كثيرة، وقد يعني أنّ أبواب هذا التكتل الثلاثي ستكون مشرعةً ليس فقط أمام أفغانستان، المرشّح الأقرب، بل أمام السعودية وقطر وماليزيا ضيوفا جددا لربط كل خطوط التواصل والاتصال الاستراتيجي بين القارّة ومناطق الصراع والنفوذ المجاورة. هناك من عليه التذكّر دائما أن العلاقات السعودية والقطرية والماليزية مع باكستان بقيت، على الرغم من كل شيء، انفتاحية متوازنة سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وأن هذه الدول دافعت عن حقوق باكستان في امتلاك السلاح النووي في لعبة التوازنات المحيطة بها. الأولوية هي لأفغانستان، بحسب مضمون البيان الختامي للقمة، والانفتاح على كابول، بسبب مواقفها الإقليمية، لكن الأبواب لن تكون موصدة بوجه قطر والسعودية وماليزيا وإندونيسيا في المرحلة اللاحقة، إذا ما قرّرت هذه الدول الانفتاح على هذا التكتل.

المشكلة الواجب تجاوزها الآن، وبعد نظرة خاطفة على البيان الختامي لقمة إسلام أباد والمواقف السياسية المعلنة، هي إعطاء الأولوية لأربع أزمات تقلق الدول الثلاث، كاراباخ وكشمير وقبرص وشرق المتوسط. على من يريد الالتحاق بهذا التكتل أن يتبنّى مواقف سياسية تتوافق مع ما تقوله الدول الثلاث في هذه القضايا أولا، وأن يطرح تصوّرا إقليميا لا يبتعد عن المواقف المعلنة في قمتي باكو وإسلام أباد ثانيا.

لكل طرف من العواصم الثلاث أسبابه السياسية والاقتصادية والأمنية في البحث عن متنفس استراتيجي جديد، يخرجه من أزماته، ويقوّي مواقفه في الداخل والخارج، فهل تكفي عملية تقارب ثلاثي من هذا النوع، لتكون نواة لتأسيس تحالف أمتن، وربما أوسع في السنوات المقبلة؟ ستبقى الأعين مشدودة نحو السعودية، بعد إنجاز المصالحة الخليجية، بوصفها ثقلا إسلاميا وازنا لا يمكن تجاهله.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

كاريكاتير عماد حجاج

الانتخابات الفلسطينية... تجريب المجرّب

سامي حسن

«أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي». بهذا المثل الشعبي عبّر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ناصر القدوة، عن تأييده المرسوم الرئاسي الذي تأخر عن موعده أقله عشر سنوات، القاضي بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين في 22 مايو/ أيار و31 يوليو/ تموز. ولاقى المرسوم الصادر عن الرئيس محمود عباس ترحيباً من حركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية. لا تدل ممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، ولا تاريخها، على أنها تحترم التقاليد الديمقراطية، كما حال شقيقتها اللدود سلطة حركة حماس في قطاع غزة، فكل منهما يعتمد على الأجهزة الأمنية في بسط سلطته وسلطانه، ومستمر في سياسة مصادرة الحريات، وكل منهما ممسك بالسلطة، رغماً عن أنف الفلسطينيين. كانت السلطة قد سحبت سفيري فلسطين في الإمارات والبحرين، رداً على تطبيعهما مع إسرائيل. ورداً على صفقة القرن والسياسات الأميركية والممارسات الإسرائيلية، أعلنت وقف كل أشكال التنسيق الأمني، ليس مع إسرائيل فحسب، بل ومع أميركا أيضاً. لم تمض بضعة أشهر حتى تراجعت السلطة عن قراراتها فعاد السفيران. كما عاد التنسيق الأمني مع إسرائيل، والأرجح أنه لم ينقطع، بذريعة أن إسرائيل أعلنت التزامها بالاتفاقات الموقعة! يبدو واضحاً أن الضغوط الاقتصادية التي عانت منها السلطة من الأسباب الرئيسية التي دفعتها إلى التراجع عن كل تلك المواقف السابقة، فلما كان مصدر أموال السلطة هو المساعدات الخارجية، والضرائب على البضائع التي تأتي بموجب الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل. ولأن كبار موظفي السلطة يتقاضون رواتب عالية، ويعيشون حياة باذخة، فإن تضحيتهم بتعهداتهم وقراراتهم ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية أسهل عليهم من التضحية بمصالحهم الشخصية. فضلا عما سبق، تستخدم أموال السلطة، من أجل شراء الموالين، ودفع رواتب الموظفين، وتمويل أجهزة السلطة، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية. بالتالي، بقاء السلطة، واستمرار السيطرة عليها، يتطلبان إبقاء حنفية المال مفتوحة.

تؤكد المعطيات أن التنافس في الانتخابات المحتملة سينحصر بين حركتي فتح وحماس. وأن السيناريو المحتمل واحد من ثلاثة. الأول، أن تفوز «فتح» بالانتخابات التشريعية والرئاسية، ما سيُقابل بترحيب عربي ودولي، وربما تخفيف الحصار عن غزة وزيادة مساعدات الدول المانحة. ناهيك باحتمال العودة إلى المفاوضات مع إسرائيل في ظل الإدارة الأميركية الجديدة. هنا، ومن أجل التهرّب من المفاوضات، قد تلجأ إسرائيل إلى وضع عقباتٍ في وجه السلطة، وإحداث الأزمات، الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتفجير الأوضاع الأمنية. فضلاً عن ذلك، ستواجه السلطة الجديدة مشكلاتٍ عديدة مع «حماس»، كمصير موظفي الحركة وجهازها العسكري والأمني. وغير المستبعد أن يكون رد فعل الأخيرة على إجراءات السلطة واستفزازات إسرائيل شبيهاً برد فعلها في 2007. وأن يتفجر الصراع مع «فتح». السيناريو الثاني عكس الأول، أي فوز «حماس» بالسلطتين التشريعية والرئاسية. وفي هذه الحالة، يرجّح اتساع دائرة المعارضين للسلطة الحمساوية، عربياً ودولياً، وتشديد الحصار، وتصعيد العدوان، بهدف إثارة الرأي العام الفلسطيني ضد «حماس» التي ستواجه أيضاً مشكلات مع «فتح» تتعلق بالمصالح والامتيازات، ومستقبل المؤسسات والأجهزة الأمنية والإدارية التي كانت تتبع سلطة رام الله. ليس خافياً أن «حماس»، كغيرها، من حركات الإسلام السياسي، براغماتية. وتفيد تجربة حكمها غزة بأن فتاويها جاهزة، لتبرير التنازلات التي تقدّمها، والتي تتعارض مع خطابها. فكما تمكّنت من التأقلم مع أنظمة عربية تناصبها العداء، كنظام عبد الفتاح السيسي، وتجميد المقاومة، والتوصل إلى اتفاقات هدنة وتهدئة مع إسرائيل في غزة، فقد تسعى، من أجل استمرارها في السلطة، إلى توسيع ذلك ليشمل الضفة الغربية أيضاً، وتقديم تنازلاتٍ لا تختلف عن التي قدمتها سلطة رام الله. السيناريو المحتمل الثالث تقاسم السلطة بين «فتح» و«حماس» في حال فوز إحداهما بالرئاسة والأخرى بالتشريعي. هنا ، نكون أمام حالة شبيهة بالتي حصلت في أعقاب انتخابات 2006. وقد تشهد خليطاً من تداعيات السيناريوهين الأول والثاني. إذن، فجميع السيناريوهات المحتملة لا تدعو إلى التفاؤل بالانتخابات التي يتعامل معها الشارع الفلسطيني، أغلب الظن، بالتشكيك واللامبالاة. يعلم الفلسطينيون جيداً أن الحديث عن برلمان فلسطيني حقيقي، وحكومة ووزارات ورئيس، في ظل الاحتلال، وهم لا وجود له إلا في رؤوس المستفيدين من ترويجه. وقد جرّب الفلسطينيون كلتا السلطتين. فلا أرض حرّرت، ولا دولة قامت، ولا مشكلات الفقر والبطالة حلت، ولا هم يحزنون. ولذلك، ربما يردّد لسان حالهم ما قاله الأجداد بالأمس «اللي بجرّب المجرب عقله مخرّب».

> السيناريوهات المحتملة لا تدعو إلى التفاؤل بالانتخابات التي يتعامل معها الشارع

(كاتب فلسطيني)

سنوات بايدن الصعبة

بشير البكر

مرحلة أميركية جديدة تبدأ مع رحيل إدارة دونالد ترامب وتسلم إدارة جو بايدن، تختلف في الشكل والمضمون عن كل المراحل التي عرفتها الولايات المتحدة، حيث لم يسبق أن شهد انتقال السلطة هذا القدر من الشدّ والجذب بين الرئيسين الذي يدخل البيت الأبيض والذي يغادره. وفي عام 2000، حدث خلاف حول نتائج الانتخابات الرئاسية بين المرشحين، الجمهوري جورج بوش والديمقراطي آل غور، ولكنه لم يطل، وحسمت المحكمة العليا الانتخابات لصالح بوش، وسلّم آل غور بالقرار القضائي الذي صدر بعد خمسة أسابيع من الانتظار، وقبل الهزيمة، على الرغم من أنه حاز أكبر قدر من الأصوات على المستوى الوطني.

يغادر ترامب البيت الأبيض بطريقة دراماتيكية، ويدير ظهره لنتائج الانتخابات التي فاز فيها منافسه بايدن بفارق وصل إلى قرابة سبعة ملايين من الأصوات، ويرفض حتى حضور مراسم التسليم، وهذه سابقةٌ لم تعهدها أميركا، في الوقت الذي تؤسّس لوضعٍ ينقسم فيه البلد على نحو عمودي، عكست بعض ملامحه التظاهرات العنيفة التي استهدفت مبنى الكابيتول، وذهب ضحيتها أربعة ممن اقتحموا الكونغرس. ولو لم تكن التظاهرات على قدر كبير من الخطورة، لما أعطت السلطات أهمية استثنائية لحفل تنصيب بايدن الذي خضع لإجراءات أمنية لم يسبق لها مثيل في تنصيب رئيس أميركي سابق.

هي بداية مختلفة للرئيس بايدن، لأنها شهدت احتجاجاتٍ وصفت بأنها «تمرّد وأعمال فتنة وإرهاب». ولكن الخطير في الأمر أن دماً سال وضحايا سقطوا فيها، وسجلت ظهور شارع مضاد للرئيس الجديد، قوامه أنصار الرئيس السابق الذي حصل على قدر من الأصوات يفوق 74 مليوناً بأقل من قرابة سبعة ملايين عن منافسه بايدن. وبدا أن هذا الشارع ليس عفويا، وإنما يحمل أفكارا يمينية متطرّفة، وهذا ما يمكن أن تحسب أميركا حسابه في فترة بايدن. ويمثل عدم مشاركة ترامب في حفل التنصيب تتويجا للانقسام الكبير بين أميركا ترامب وأميركا بايدن الذي تصرّف حتى الآن على أنه رئيس لكل الأميركيين، وسيعمل انطلاقا من ذلك على ردم الهوّة التي خلفها تمرّد ترامب على نتائج الانتخابات، والذي تمكّن من توليد قناعةٍ لدى قطاع واسع من الأميركيين بأن الانتخابات تم تزويرها وجرت عملية سرقة للنصر. وهذه قضيةٌ لن تمرّ من دون ردّات فعل من بعض الأوساط التي ناصرت ترامب على أسس سياسية ومبادئ عنصرية تقوم على مبدأ الأمة البيضاء بوجه أميركا التعددية.

بايدن الذي يواجه هذا الفخ الكبير يجد أمامه تحدّيات صعبة، لعل أهمها ملف فيروس كورونا الذي يفتك بالولايات المتحدة منذ عدة أشهر. وباتت أميركا البؤرة الأولى عالميا، حيث إن أرقام الوفيات في ازدياد وتجاوزت 400 ألف، والإصابات تقترب من 25 مليوناً، أي ما يعادل ربع الإصابات العالمية، وهذا يستدعي ردا سريعا ليس فقط على مستوى أميركا نفسها، وإنما على الصعيد العالمي، من أجل وضع استراتيجيةٍ كونيةٍ للتصدّي لهذا الوباء الذي يكاد يشلّ البشرية منذ قرابة عام.

سنوات بايدن تؤشّر، منذ البداية، إلى أنها سوف تكون صعبة، ولن تجري الريح بما تشتهي السفن. وما ينتظره على الصعيد الخارجي لن يكون أقلّ صعوبةً مما سيواجهه في الداخل. وحيثما نظرنا على المستوى العالمي، نجد ملفات معقدة تنتظر الرئيس الأميركي الجديد الذي يرث قدرا كبيرا من الأزمات التي ولدت خلال رئاستي باراك أوباما وترامب، ومنها الشرق الأوسط، الذي يعيش على وقع صراعاتٍ متفجّرة كما الحال في سورية وليبيا وفلسطين والعراق واليمن، بالإضافة إلى الملف النووي الإيراني الذي تفاقم على نحو خطير في العامين الماضيين، وبات يهدّد بنزاع إقليمي واسع.

تنازل أم تغيير؟

جمانة فرحات

يحتمل فيلم «البابوان» (The Two Popes) الذي عرض أول مرة في 2019 مقاربته من زوايا عدة، بعضها لا يمت بصلةٍ إلى واقع الكنيسة الكاثوليكية، وما مرّت به من أزمات في العقود الأخيرة، أخطرها فضيحة التحرش الجنسي، كان من نتيجتها التغييرات التي تطرأ عليها. فهو منذ انتشاره أثار جدلا كثيرا حول الغاية منه، ورافقته تهمة «البروباغندا»، سيما أن فئة واسعة رأت فيه محاولة لـ«أنسنة» الخطايا التي ارتكبت من رأس الكنيسة وباسمها، وتم التستر عليها عقودا طويلة.

لكن بعيداً عن ذلك، يحمل سيناريو الكاتب أنتوني مكارتن في ثناياه حواراً بين الممثلين؛ أنتوني هوبكنز الذي أدّى دور البابا السابق بنديكتوس السادس عشر (اسمه الحقيقي جوزيف راتسينغر) وجوناثان برايس الذي جسّد دور الكاردينال خورخي ماريو بيرغوليو الذي سيتم اختياره لاحقاً ليصبح البابا فرنسيس. يقول الأخير في معرض استعراض التحوّلات التي أجراها على مدى عقود «لقد تغيرت». يرد عليه بنديكتوس قائلاً «لا لقد تنازلت»، فيصرّ بيرغوليو على أنه «تغير، والأمران مختلفان كلياً». مع تحييد البعد الكنسي في هذا الحوار، وما يجسّده من شخصيتين متناقضتين، تتمسك الأولى بالدور المحافظ والثانية بالإصلاح الثوري إن جاز التعبير، يصحّ هذا التساؤل عن الفرق بين التنازل والتغيير، سواء تعلق ذلك بالخيارات الفردية أم السياسية، وهل هما فعلاً أمران منفصلان.

يمكن التوقف عند قصة واقعية لمواطنين من بلد عربي عُرفا بمواقفهما الانتقادية، وتعرّضا بسبب ذلك لمضايقات وتهديدات، وصولاً إلى الإيذاء الجسدي، ووجدا نفسيهما في المنفى، بعيديْن عن عائلتيهما وعاطليْن من العمل، إلى أن عُرض عليهما منصبان رسميان، بموجب مؤهلاتهما، يستحقانهما تمام الاستحقاق. ولكن في الظرف الذي قدّم لهما العرضان، كان قبولهما به يعني حكماً التوقف عن الانتقاد وإبداء المواقف السياسية. ذهب الأول في هذا الخيار، وانخرط، بشكل أو آخر، في النظام. أما الثاني ففضل الرفض، ودفع جرّاء ذلك أثماناً إضافية. فهل يصح الحديث في حالة الأول عن تنازل أم تغيير؟ قد يكون بعضهم أميل إلى المحاججة بوجود تنازل، وربما تسوية بأقلّ الضرر، طالما أن المطلوب منه فقط الصمت، لا الانتقال إلى مرحلة المديح. وبرأي آخرين، فإن ما جرى تغيير قاد إلى هذا الموقف الاستسلامي.

ما يُطلق من تقييمات في العادة يرتبط، في جزء رئيسي منه، بقناعاتنا. أما كيف تتشكل فقضية أخرى. جزء تنمّيه المعرفة، وقسم آخر تبلوره التحدّيات والتجارب التي تتم مواجهتها وما يُكتسب منها من دروس. والواقع بعيداً عن النظريات يحكم في أحيان كثيرة. قدرة البشر على المقاومة والصمود مختلفة بين شخص وآخر. الأمر لا يتعلق بالشق المالي فقط، بل أيضاً المقاومة الفكرية، وهي أصعب بمرّات، لأنها غالباً ما تكون استنزافا وصراعا يوميا.

الانحناء أمام العاصفة أو التحييد عنها بانتظار هدوئها ليس خطأ على الدوام، سواء أكان ذلك على صعيد الخيارات الشخصية أم السياسية. كم من أزمةٍ سياسيةٍ حول العالم ما كانت لتجد طريقها إلى الحل، لولا فعل «التنازل» الذي يأخذ، في مثل هذه الحالة، معنى إبداء المرونة. وعلى عكس الاعتقاد السائد لدى كثر، فإن التنازل لا يفترض أن يحمل معنىً سلبياً دائماً، خصوصاً عندما يقود إلى معادلة «صفر خاسرين».

القدرة على مثل هذا الفعل، عندما تستدعي الظروف، ليست فقط براغماتية بل شجاعة، خصوصاً عندما لا تكون تداعيات القرار منحصرةً بالشخص نفسه، أي عندما يكون مسؤولاً عن مصير آخرين.

سوابق اختبرت الانتخابات الرئاسية الأميركية

أسامة أبو ارشيد

وأخيراً، أسدل الستار على مشهد في واشنطن وانتقلنا إلى آخر، وطويت صفحة وفتحت أخرى، وللمرة السادسة والأربعين تشهد الولايات المتحدة، في عمرها القصير نسبياً (245 عاماً)، انتقالاً سلمياً للسلطة من رئيس سابق، دونالد ترامب، إلى رئيس جديد، جو بايدن. ليس دقيقاً القول إن التوتر الشديد الذي شاب انتخابات 2020، ورفض ترامب الاعتراف بنتيجتها سابقة في التاريخ الأميركي. العكس هو الصحيح، دائماً ما عانت الولايات المتحدة من الانقسامات الإيديولوجية والسياسية العميقة، بل وأحياناً العنيفة، بشكل انعكس في انتخاباتها. دع عنك، طبعاً، الحرب الأهلية ما بين العامين 1861 - 1865.

جديد ترامب هنا أنه أول رئيس أميركي يدفع بلاده نحو حافّة الصدام الدموي، والتمرّد على نظامها الدستوري، بعد أن عمل على تمزيق نسيجها الاجتماعي، وتصديع بنيان مؤسساتها، وإضعاف منظومة قيمها. وعلى الرغم من أن الإطارين، الدستوري والقيمي، الأميركيين انتصرا الآن، ونجحا في كبح جماح رئيس غرائزي ونرجسي، إلا أن هذا لا يعني نهاية الحكاية. إننا لمّا نشهد بعد نهاية الترامبية التي يتطلب إضعافها جهوداً مضنيةً على صعيد ثقافة وطنية جديدة جامعة، وإصلاح دستوري عميق، وممارسةٍ سياسيةٍ حزبيةٍ توافقية، وربما وقوع شيء لترامب، مثل منعه من الترشح مستقبلاً، أو سجنه، أو استغراق وقته في المحاكم، أو في محاولة الحفاظ على علامته التجارية التي تضرّرت إلى حد بعيد بسبب سياساته الخرقاء.

جرت أول انتخاباتٍ رئاسية أميركية عام 1788، وفاز فيها جورج واشنطن، ثمَّ فاز بدورة رئاسية ثانية عام 1792. كانت هاتان التجربتان هادئتين بسبب شعبية واشنطن الطاغية. كذلك كان الحال مع الانتخابات الثالثة عام 1796، التي فاز فيها جون آدمز. إلا أن الانتخابات الرابعة، عام 1800، التي تنافس فيها آدمز ونائبه توماس جيفرسون كانت مريرة، وقسمت المجتمع الأميركي وأثارت فتنة سياسية. كان النظام الانتخابي مختلفاً حينها عمّا هو عليه اليوم، وكان أعلى مُتنافِسَيْنِ أصواتاً يصبحان رئيساً ونائباً للرئيس. امتازت تلك الانتخابات بخلافاتٍ إيديولوجيةٍ وحزبيةٍ عميقة بين «الحزب الفيدرالي» الذي كان يقوده آدمز، و«الحزب الديمقراطي - الجمهوري» الذي كان جيفرسون من مؤسّسيه. ومع فوز جيفرسون، جرّاء مناوراتٍ سياسية بين مندوبي الولايات في المجمع الانتخابي حينها، برزت مخاوفُ حقيقية من تصفيته، أو من وقوع انقلاب عسكري، بل وحتى حدوث تمرّد من بعض الشرائح الشعبية الغاضبة. وتصف المصادر التي أرّخت لتلك المرحلة الحرجة في التاريخ الأميركي كيف وصل جيفرسون إلى مبنى الكونغرس في الرابع من شهر مارس/ آذار 1801 لتنصيبه رئيساً. كان خائفاً مترقباً، ولم تفلح مناشدته بـ«نحن جميعاً جمهوريون، نحن جميعاً فيدراليون» في تهدئة الخواطر. وكان آدمز أول من أسس لسابقة مقاطعة حفل تنصيب خلفه. أهمية ما سبق أننا نتحدّث عن جيل الآباء المؤسّسين للجمهورية التي أعلنت عام 1776، وجيل قيادة الثورة ضد الاحتلال البريطاني.

تبع ذلك انتخابات أخرى أثارت الانقسام، عام 1824، وفاز فيها جون كوينزي آدمز من «الحزب الديمقراطي - الجمهوري» على منافسه آندرو جاكسون المنتمي إلى الحزب نفسه. المفارقة أن جاكسون فاز بأغلبية الأصوات الشعبية وأصوات المندوبين في المجمع الانتخابي، ولكنه لم يحصل على الحدّ الأدنى من المندوبين في المجمع الانتخابي بشكل يؤهله للرئاسة، فكان أن أحيل الأمر على مجلس النواب الذي انتخب آدمز، بعد أن نجح في عقد اتفاقٍ مع مرشح ثالث، هو هنري كلي، تعهد لـه بموجبه بتعيينه وزيراً للخارجية، وقد وصف معسكر جاكسون ذلك بـ«الصفقة الفاسدة»، وكانت الأجواء مشحونةً جداً. وفي انتخابات عام 1828، عاد جاكسون الذي أسس حزباً جديداً حينها، هو الحزب الديمقراطي، لمنافسة آدمز، وفاز في انتخاباتٍ بلغ فيها مستوى الهجوم الشخصي والاغتيال المعنوي بين المُرَشَّحَيْنِ حداً غير مسبوق. كانت النتيجة أن سار جون كوينزي آدمز على خطى والده، جون آدمز، ولم يحضر مراسم حفل تنصيب خلفه في الرابع من مارس/ آذار 1829. الأمر نفسه سيفعله الرئيس آندرو جونسون، عندما رفض الديمقراطيون عام 1868 ترشيحه للرئاسة مرة أخرى عن حزبهم، بعدما عُزل في مجلس النواب في العام نفسه (أول رئيس أميركي يعزل)، ونجا بصوت واحد فقط من الإدانة والإقالة في مجلس الشيوخ. في يوم تنصيب الرئيس الجمهوري، يوليسيس جرانت، الذي هزم المرشح الديمقراطي، هوراشيو سايمور، لم يحضر جونسون المراسم.

أكثر الانتخابات الأميركية إثارة، وربما خطورة، التي جرت عام 1876 بين الجمهوري، رذرفورد هايز، والديمقراطي، صمويل تيلدن. حصل فيها تيلدن على أصوات 184 مندوباً في المجمع الانتخابي، وهو أقل بصوت واحد فقط (185) من العدد المطلوب للفوز رسمياً بالرئاسة، فيما حصل هايز على 165 صوتاً، ووقع خلاف على 20 صوتاً تمثل أربع ولايات. أمام تلك المعضلة، شكل مجلسا النواب، الذي كان يسيطر عليه الديمقراطيون، والشيوخ، الذي كان تحت سيطرة الجمهوريين، لجنة من 15 عضواً، خمسة من النواب، وخمسة من الشيوخ، وخمسة قضاة من المحكمة العليا. وكانت النتيجة أنه كان هناك ثمانية أعضاء جمهوريين، وسبعة ديمقراطيين، وصوتت اللجنة على أساس الانتماء الحزبي، 8 – 7، لإعطاء العشرين صوتاً المتنازع عليها للمرشح الجمهوري. وأقرّ الكونغرس ذلك في جلسة مشتركة لمجلسيه، في الثاني من مارس/ آذار 1877، على أساس صفقةٍ تعهد فيها هايز بسحب القوات العسكرية الفيدرالية من الولايات الجنوبية التي كانت قد سيطرت عليها بعد الحرب الأهلية، وهو ما جنّب البلاد حينها ويلات حرب أهلية جديدة، أو انقسام آخر بسبب الانتخابات.

في العصر الحديث، مثلت انتخابات عام 2000، التي تنافس فيها المرشّح الجمهوري، جورج بوش الابن، ونائب الرئيس الديمقراطي حينها، آل غور، المرّة الرابعة من أصل خمس مرات، أميركياً، يخسر فيها المرشح الفائز الأصوات الشعبية. المرة الخامسة كانت عام 2016، عندما خسر ترامب الأصوات الشعبية لمصلحة هيلاري كلينتون، ولكنه فاز بالرئاسة بأصوات مندوبي المجمع الانتخابي. عودة إلى انتخابات عام 2000 التي فاز فيها بوش بشكل أحدث استقطاباً مجتمعياً كبيراً، إذ تعدّ من أقرب الانتخابات نتيجة في التاريخ الأميركي. كانت تلك الانتخابات هي الأولى، حينئذ، منذ 112 عاماً يفوز فيها المرشح الذي خسر الأصوات الشعبية. اللافت، أن بوش تقدّم على غور بـ537 صوتاً فحسب في ولاية فلوريدا. وعندما طالبت حملة غور بفرز جديد على مستوى الولاية، تدخلت المحكمة العليا لمصلحة حملة بوش ومنعت ذلك، وهو ما ضاعف من الانقسام والاستقطاب في الشارع الأميركي، إذ صوّتت المحكمة على أساس إيديولوجي، خمسة محافظين مقابل أربعة ليبراليين. الأمر الثاني اللافت أن غور خسر لبوش في المجمع الانتخابي بنتيجة: 271 – 266، مع العلم أن الحد الأدنى للنجاح هو 270 صوتاً.

> التحدّي الذي مثله ترامب، ولا يزال، للمؤسسة وللمنظومة الدستورية والقانونية والتقاليدية ليس جديداً كلياً عليها في التجربة الأميركية

> أكثر الانتخابات الأميركية إثارة، وربما خطورة، التي جرت عام 1876 بين الجمهوري، رذرفورد هايز، والديمقراطي، صمويل تيلدن

ما سبق من أمثلة، وهي غيضٌ من فيض، تؤكّد أن التحدّي الذي مثله ترامب، ولا يزال، للمؤسسة وللمنظومة الدستورية والقانونية والتقاليدية ليس بالأمر الجديد كلياً عليها في التجربة التاريخية الأميركية. الجديد الآخر هنا أن ترامب فعل ذلك في عصر الإعلام الرقمي، والنشاز الأخطر الذي مثلته تجربته أنه أول رئيس أميركي يدعو علناً إلى التمرّد على الدولة، وهو لا يزال على رأسها. ولكن، ينبغي الاعتراف بأنه ما كان ترامب ليتمكّن من فعل ذلك لو جرت إصلاحات دستورية حقيقية وعميقة، تمنع الشعبويين أمثاله من التسلل عبر ثغرات الدستور والقوانين الفدرالية. أما مسألة استعادة اللحمة الوطنية أميركياً، والتصدّي لتيار التطرّف العرقي الأبيض، فتلك قضيةٌ أخرى، ولا أظن رئاسة بايدن ستكون قادرةً على علاجها من دون دعم جمهوري هو محل شكٍّ كبير. حتى الحزب الجمهوري، فإنه قد يجد نفسه أمام انقسام عميق وواسع في ظل حديث عن تفكير ترامب بتشكيل حزبٍ جديدٍ من صلبه، أو على الأقل، فإن جزءاً منّه قد يبقى تحت تأثير ترامب ونفوذه، اللهم أن يتلاشى هذا الأخير بطريقة أو أخرى.

(كاتب وباحث فلسطيني في واشنطن)

جار الله عمر... سيرة ومسيرة

نبيل البكيري

ككل اليمنيين، عاش المناضل والمثقف اليمني جار الله عمر الجزء الأول من حياته في رحاب الريف اليمني، الغارق فقرا وجهلا ومرضا. وشكلت لديه الثلاثية القاتلة منطلقا احتجاجيا رافضا لهذا الواقع البائس الذي يرزح تحته كل اليمنيين، لتشكل بعد ذلك منظومة معادية ونقيضة لمنهجية جار الله عمر، السياسية والفكرية والثقافية والنضالية، ودافعا مبكّرا له إلى التحرّر، باعتبار أن وجود مثل هذه الظواهر في مجتمع ما بواعث كفيلة للثورة والنضال لاجتثال هذا المجتمعات من تخلفها وفقرها ومرضها وجهلها.

في حوارته مع الباحثة الأميركية ليزا ودين، التي أعادت نشرها فصلية «بدايات» التي يرأس تحريرها الكاتب والباحث اللبناني فواز طرابلسي، وظهرت أخيرا في كتاب جديد، أبحر جار الله عمر، في إجاباته عن تلك الأسئلة، منطلقا من ذاكرة نضالية صلبة وحية تتدفق بسرد البدايات الأولى لحياته النضالية، وهو القادم من قاع المجتمع الفلاحي الذي أثقلته ثلاثية الجهل والفقر والمرض الإمامية.

في هذا الواقع البائس، نشأ جار الله عمر مناضلا منذ لحظاته الأولى في سبيل أن يتعلم أولا، مقاوما رغبة أمه، وهو وحيدها، بأن يظل مجرّد فلاح بقربها، والذي لا يمكنها أن تفارقه بعد تغييب الموت أباه، وأمام إصراره، رضخت أمه لطلبه وتركته يمضي إلى مدينة ذمار التي كانت معقلا لبعض الأمكنة العلمية المقتصرة على تعليم أسياسات القراءة والكتابة وبعض المتون المذهبية للفقه الزيدي الذي يدين به حكام تلك المرحلة. انتقل بعدها إلى صنعاء، بعدما وجد أن كُتاب ذمار لم تعد تشبع نهمه المعرفي، وهناك في مدرسة دار العلوم، لم يجدها تختلف كثيراً عما وجده في كُتاب ذمار، غير أنها كانت مخصصةً لطبقة من الناس دون غيرهم للدراسة فيها، ليتخرّجوا بعد ذلك لأداء وظائف خاصة بسلطة الإمامة، حكاما وقضاة وكُتاب محاكم وكُتاب وقراء رسائل للمواطنين الذين كانوا غارقين في جهل وأمية قاتلة وممنهجة.

انخرط جار الله عمر في هذه المدرسة التي بدأ يتشكل فيها وعيه بالشأن العام تدريجياً، من خلال احتكاكه بالنخب المثقفة، من الطلاب الذين سبقوه بسنوات دراسية، وممن بدأوا ينخرطون في نقاشات الشأن العام، وبدأت أولى بوادر المعارضة للوضع السائد بالتشكل، كما بدأت تنشط بعض الخلايا الأولى للأحزاب والتيارات السياسية العربية، كحركة القوميين العرب، وحزب البعث والإخوان المسلمين وغيرهم، من القادمين من عدن أو الذين عادوا من القاهرة وبغداد، كخرّيجي بعثة الأربعين وغيرهم.

تحدّث جار الله عمر في حواره عن البدايات الأولى للمظاهرات التي بدأت في كل من صنعاء وتعز، وخصوصا من طلاب المدارس الذين كانوا يتّخذون من سوء أوضاعهم المعيشية في المدارس مجرّد ذريعة للتظاهر. وهنا تحدّث عن اعتقالاتٍ طاولت بعضهم، وقراره على أثر ذلك الهرب إلى عدن برحلة طويلة وشاقة عبر البيضاء وأبين وصولا إلى عدن، المدينة الساحرة التي أذهلته وأدهشته معا، التقى بمعارضين عديدين لحكم الإمامة والعمال الذين استقبلوه هناك وأكرموه، عدا عن لقائه بالعالم والأديب والداعية الشيخ محمد سالم البيحاني، الذي طلب منه بالعودة إلى صنعاء، التي كان يرى أن فيها حاكما أفضل من الإنكليز حينها. واستطاع البيحاني إقناع الشاب الصغير جار الله عمر بالعودة لاستكمال دراسته الشرعية في صنعاء. وعاد إلى صنعاء لاستكمال دراسته، ولكن هذه المرة عاد بانطباع وفكر وأسئلة مختلفة عن تلك التي كانت تراوده في البداية، عاد إلى مدرسته التقليدية، وكان لا يزال متخوفاً، لكنه وجد أن المدرسة لم تعد كما تركها، فقد تم فصل كل الذين شاركوا في المظاهرات ولم يعد فيها سوى الأطفال الصغار، ومع ذلك قرّر البقاء فيها، وكان هذا تقريبا مطلع عام 1962، حيث كانت بوادر الثورة وجمرها تعتمل من تحت الرماد.

لم يشارك بالثورة، لكنه سمع بها من أحد زملائه، قبل حدوثها بأسبوع، وفعلا انفجرت الثورة، فصار اليمن كله مع مشهد جديد ومختلف يتشكّل، بدأت ملامحه مع وصول القوات المصرية لمساندة الثورة التي كانت مجرّد فعل احتجاجي في واقع ملغوم بالتخلف وممانعة التغيير والثورة، لهولِ الجهل الذي كان يضرب أطنابه في واقع الناس. ولهذا يصف جار الله عمر ثورة 26 سبتمبر/ أيلول بأنها كانت مغامرةً غير محسوبة، وخصوصا أنها قامت في صنعاء وليس في تعز، وذلك لأن قلةً قليلةً من سكان صنعاء كانوا مع هذه الثورة، فيما الغالبية الكبيرة كانت مع الإمام وضد هذه الثورة، سواء داخل صنعاء أو في ضواحيها. عقب الثورة مباشرة، أغلقت مدرسة دار العلوم، باعتبارها كانت موالية لحكم الإمامة، وافتتحت مدارس جديدة بكوادر تدريسية مصرية قدمت مع القوات المصرية، وبدأت تدريس العلوم الحديثة، كالرياضيات والكيمياء والفيزياء وغيرها. وهنا تقدّم جار الله عمر لهذه المدرسة، وتم اختباره وقبوله فيها لإكمال دراسته مع رفاقه، وفيها بدأ ينخرط في الاشتغال السياسي، باستقطابه إلى صفوف حركة القوميين العرب التي كانت حينها في أوج تمدّدها ونشاطها، وفي الوقت نفسه، في أوج خلافها مع مصر جمال عبد الناصر بخصوص الملف اليمني، ودعم مصر جبهة التحرير، ومطالبتها بدمج الجبهتين في جبهة واحدة، وحينها وجهت الحركة أفرادها إلى الالتحاق بالكليات العسكرية والشرطية. وكان من نصيب جار الله عمر الالتحاق بكلية الشرطة في صنعاء، والتي كان يدرّب فيها ضباط مصريون. ويروي جار الله عمر هنا كيف كان يتم التضييق عليهم، والتهديد بفصلهم حينما تم اكتشاف أنهم منخرطون في تنظيم سرّي هو تنظيم حركة القوميين العرب بصنعاء وعدن وتعز على حد سواء. ويذكر كيف ساهم بحماية عبد الفتاح إسماعيل، الذي اعتقلته المخابرات المصرية في مديرية ماوية ونقلته إلى صنعاء، وكيف كلفتهم الحركة بحماية إسماعيل في معتقله في صنعاء لتسرب معلومات عن محاولة اغتياله هناك، وكيف تم تهريبه وتسفيره بعد ذلك.

يتوقف جار الله عمر عند محطةٍ فاصلةٍ من تاريخ اليمن الحديث، وهي أحداث أغسطس/ آب 1968، تلك الأحداث الدامية والقاصمة التي قسمت الصف الجمهوري بين معسكرين متصارعين بخلفيات سياسية ومناطقية ومذهبية وأيديولوجية أيضاً، قائلا إنهم، أي الضباط الصغار في الجيش، كانوا أكثر حماسة وطموحا، وأقل حكمةً من الآخرين الذين كانوا يدركون أهمية المصالحة الوطنية وعودة الملكيين إلى الداخل، باعتبارهم يمنيين لا يمكن إغفالهم في أي مصالحة.

وبعد هذا الانقسام الكبير الذي تسبب بسحنهم وفصلهم وهروبهم من صنعاء إلى الأرياف، ومن ثم إلى عدن، وتفجر الصراع بين حكومة القاضي الإرياني أو ما تسمى حكومة 5 نوفمبر/ تشرين الثاني التي تشكلت بانقلاب أبيض على الرئيس عبد الله السلال، عقب زيارته إلى العراق، وإعلان حكومة القاضي الإرياني، بعد ذلك، ودخول اليمن مرحلة حرب أهليةٍ طاحنةٍ بين ما عُرف بالجبهة الوطنيّة الديمقراطية، وكانت هذه الحرب عقب انتهاء الحرب الملكية الجمهورية تماما، والتي انتهت بالمصالحة الشهيرة، وعودة الملكيين، فيما استمرّت الحرب الأهلية بين الجبهة الوطنية المدعومة من حكومة جنوب اليمن اليسارية، والحكومة اليمنية في صنعاء المدعومة سعوديا حينها لفترة طويلة، واستمرت حتى السنوات الأولى من حكم الرئيس السابق علي عبد لله صالح.

> نشأ جار الله عمر مناضلاً منذ لحظاته الأولى في سبيل أن يتعلم أولاً، مقاوماً رغبة أمه، وهو وحيدها، بأن يظل مجرّد فلاح بقربها

> ساهم بحماية عبد الفتاح إسماعيل الذي اعتقلته المخابرات المصرية في مديرية ماوية ونقلته إلى صنعاء

انتقل جار الله عمر بعدها إلى عدن، بعد فترة تخفٍّ في إب وتعز، وفي عدن بدأ مرحلة نضال جديدة، كان فيها عضوا في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الحاكم بعدن، ونائبا لرئيس الحزب الديمقراطي الشعبي اليساري المعارض والمتمرّد في الشمال، تمكّن جار الله عمر من نسج علاقات واسعة من خلال وجوده في عدن مع كل الأطراف هناك، الجناح الثوري اليساري من الجبهة والجناح القومي المحافظ، وهو ما مكّنه من لعب دور كبير في مختلف محطات الصراع السياسي في جنوب اليمن. ويذكر جار الله عمر كيف مضت الأمور في عدن وصراعات الرفاق، وكيف أقنع الرئيس عبد الفتاح إسماعيل بالاستقالة من رئاسة الدولة التي كان يجمعها بجانب رئاسة الأمانة العامة للحزب الاشتراكي، وكيف غادر بعد ذلك عبد الفتاح إلى موسكو، ثم عودته ونشوب الأزمة الكبيرة التي أدت إلى أحداث يناير/ كانون الثاني 1986، تلك الأحداث الدامية التي قضت نهائيا على فكرة الدولة الاشتراكية في جنوب اليمن، وأثبتت فشلها بعد عقدين من التجربة والمحاولة، في مجتمع بدوي رعوي غير برجوازي. توقف جار الله عند تلك المحطة من تجربته ونضاله السياسي.

ولم تستكمل الباحثة لوري ودين الحوار لاستخلاص شهادة جار الله عمر في تجربة الوحدة اليمنية في 22 مايو/ أيار 1990، وحرب الانفصال 1994، وإعادة نشاط الحزب الاشتراكي اليمني بعد هزيمته في تلك الحرب، مع رفيق نضاله علي صالح عباد مقبل، وصولا إلى محطة تأسيسه تحالف اللقاء المشترك، الذي تمكن هو ورفيقه القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح محمد قحطان (المختطف لدى جماعة الحوثي حاليا)، من تشكيل «اللقاء المشترك» الذي كان يقلق نظام صالح حينها، ودفع جار الله عمر روحه ثمن تلك الخطوة، في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2002، بطريقة تراجيدية، بعد إلقائه كلمة الحزب الاشتراكي في مؤتمر عام حزب الإصلاح، حيث مثل اللقاء المشترك حينها أهم تحالف في تاريخ الحياة السياسية اليمنية بين اليسار واليمين، لإخراج اليمن من دوامة الصراعات الأيديولوجية العقيمة التي كان اليمن ونظامه الجمهوري الخاسر الأكبر من كل تلك الصراعات التي تمكّنت من خلالها الإمامة الهاشمية الزيدية من العودة مجدّدا، وإسقاط الدولة والجمهورية والوحدة والديمقراطية معا في صبيحة 21 من سبتمبر/ أيلول 2014، بعد أكثر من نصف قرن من القضاء عليها.

(كاتب يمني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads